الأحمر في الوادي لسلخه عن الجنوب والبركاني يستحضر روح عفاش نكاية بهادي

منع المتظاهرين من دخول أبواب سيئون عمل الجبناء!

«الأمناء» قسم الرصد:

لأول مرة تغلق مدينة سيئون في وجه أبنائها، تعزل عن محيطها الحضرمي والجنوبي، وتحول إلى ثكنة عسكرية، تحتلها قوات غريبة عنها جاءت من خارجها، ومن تشكيلات تقول إنها تحميها وهي التي تطعنها في الظهر وتؤمن الملاذ للجماعات الإرهابية لقتل شبابها وخيرة رجالها.

على أبواب سيئون وقفت حشود جماهيرية أرادت دخولها للتظاهر السلمي رفضا لانعقاد جلسة مجلس النواب اليمني، كانوا بلا سلاح بصدور عارية حرموا من حقهم في الإعلان عن موقفهم من خيانة دماء شهداء الثورة الجنوبية، أعلام دولتهم التي يناضلون لاستعادتها كانت ترفرف فوقهم تحميهم من أشعة الشمس الحارقة، وتلهب الحماسة بداخلهم، وتجعل أعدائهم يتوجسون خشية منهم فيشهرون أسلحتهم ويضعون أيديهم على الزناد في انتظار تلقي الأوامر بالقنص والقتل قبل أن يترجعوا لإدراكهم أن لهذه الجموع قوات تحميهم — وإن طال صمتها فإنه لن يستمر للأبد —.

ومن داخل سيئون كان الغضب يأخذ مداه المتصاعد، مسيرات ومظاهرات خرجت تندد بجعلها منصة لأحياء شرعية مجلس قد مات، مجلس كان أعضاؤه يتراقصون فرحاً والحوثي يضيق الخناق على الرئيس عبدربه منصور هادي داخل منزله في صنعاء، ويهينه وينتهك حرمة منزله ويقتل حراسه، قبل أن يمنح أصغر رجالاته رخصة إهانة الرئيس الذي لم ينتخبه الجنوب ولم يمنحه شرعية منصبه.

دارت الأيام وبعدما هرب هادي من صنعاء ووقف أبناء الجنوب بمقاومتهم الباسلة سداً منيعاً لحمايته، ووفروا له فرصة النفاذ بجلدة من عدن حتى يتفرغوا لمواجهة الغزو الحوثي العفاشي، ويكسروا مشروع التمدد الإيراني في اليمن ككل والمنطقة، وأعادوه مكرمًا إليها، ليتفاجأوا بأنه لم يتراجع عن مشروعه المعلن تفتيت الجنوب وإضعافه وتقديمه لقمة صائغة لأعدائه في الشمال، ممثلين بحزب الإصلاح.

تعمد هادي توريط قيادات المقاومة الجنوبية في مناصب رفيعة في محاولة لإخضاعهم أو شراء ذممهم وبعدما فشل فكر في التخلص منهم بالتصفية ثم بالإقالة، وأطاح رئيس الوزراء الجنوبي المعتدل خالد محفوظ بحاح، واختار شريك عفاش في ذبح الجنوبيين علي محسن الأحمر نائباً له، وأحمد عبيد بن دغر الوحدوي أكثر من الشماليين أنفسهم رئيساً للوزراء، لتبدأ حلقة جديدة من المواجهة مابين مشروعين على أرض واحدة، مارس الجنوبيون ضغوطا على هادي لعله يعدل عن مساره، ويكفر عن ذنوبه تجاه أبناء جلدته، بعدما ساهم بقيادته القوات الغازية لأرضهم في 1994 باحتلالها ونهبها واستباحتها، لكن لا لغة العقل والمنطق ولا القوة التي أظهر المجلس الانتقالي الجنوبي جزء يسيراً منها في يناير 2018 جعلته يرتدع.

وكانت الطامة الكبرى أنه عطل كل عمليات تحرير الحديدة من قبضة الحوثيين، وشرع لهم تواجدهم بداخلها وحكمها برعاية أممية، بعدما كانوا على وشك الانكسار أمام رجالات المقاومة الجنوبية، ثم منحهم الضوء الأخضر لتطهير حجور من سكانها الأصليين، الذين ثاروا ضدهم، وكانت ثالثة الأثافي أن يجيز هادي عقد جلسات مجلس النواب داخل مدينة سيئون، نكاية بكل أبناء الجنوب، بعدما ارتفعت أصواتهم للمطالبة بتسليم المنطقة العسكرية الأولى لأبنائها ورحيل القوات الشمالية عنها.

مكن هادي حزب الإصلاح من الوادي، وما ظهور قياداتهم علي محسن الأحمر وحميد الأحمر بداخلها إلا رسالة تحدٍ للجنوبيين، وهم الذين كانوا قد تناوبوا في 94 على اقتسامها في عمليات النهب التي بدأت في مطار المدينة ولم تنته حتى منازل مواطنين ولم تستثنِ منها مَقاعد المعاقين حركياً التي تم خزنها إلى صنعاء جهاراً نهاراً.

هكذا عاد الغزاة إلى سيئون فاتحين، بعدما هربوا بملابس نسائية من صنعاء، وأكمل رئيس مجلس النواب سلطان البركاني، الملهاة بالتحية الحارة لروح زعيمه المنكسر في صنعاء، ليجدد له البيعة بعد رحيله عمداً لا سهواً من داخل سيئون، ويبدو عزمه على تنفيذ توصيته بأن يجعل أيام هادي في السلطة معدودة ونهايته وخيمة وربما أسوأ بكثير من عفاش.

الأمناء تنفرد بنشر وثائق مهمة عن نتائج الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمنطقة الحرة بعدن (الحلقة الثانية)...

من وراء تنازل المنطقة الحرة عن مساحات كبيرة من أراضيها لصالح الغير؟

كيف سُقت وبيعت المشاريع للمواطنين دون تحقيق عوائد ؟

الأمناء تقرير خاص :

بعد أن تحصلت «الأمناء» على وثائق للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمنطقة الحرة عدن كشفت الفساد المستشري في هذا المرفق الحكومي، وقد نشرت «الأمناء» في الحلقة الأولى ما هي التصرفات غير القانونية في أراضي المنطقة الحرة، ومن هي الأطراف المسؤولة عن تلك التصرفات، ولماذا ألغت المنطقة الحرة ميزة اختصاص القطاع (J) المخصص لتطوير ميناء كالتكس، وما وراء عدم التزام الإدارات المتعاقبة على المنطقة الحرة بتخصيص قطاعات لخلق مناطق متجانسة ومشاريع مترابطة، ستحاول «الأمناء» نشر باقي الوثائق في هذه الحلقة الثانية.

وبناء على التقرير الذي نشره القاضي أبو بكر حسين السقاف رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة حول نتائج الجهاز للتصرفات غير القانونية في أراضي المنطقة الحرة في العاصمة عدن، ننشر باقي تفاصيله فيما يلي:

"صرف مساحات شاسعة في القطاعات L.M.C.D لمشاريع من غير ذات الصلة بتخصيص هذه القطاعات الأمر الذي أثر سلبا على إنشاء وتطوير المنطقة الحرة وفق مخططها العام.

في إطار تقليص مساحة المنطقة الحرة فقد أصدر مجلس الوزراء القرار رقم 160 لسنة 2007م، بشأن تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 65 لسنة 1993م السالف ذكره قضى بحسب القطاع O والذي يشمل الشريط الساحلي لمدينة عدن الصغرى ابتداء من ميناء المصافي مرورا حول بندر فقم إلى رأس عمران حتى حدود محافظة عدن والمحدد مساحته بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 65 لسنة 1993م بـ 400000000 متر مربع من حيازة المنطقة الحرة وتسليمه للهيئة العامة للاستثمار في حين خصصت هذه المنطقة للأنشطة السياحية ؛ فإنه بموجب هذا القرار سيتحول إلى خليط من الأنشطة غير المتجانسة وغير الملائمة للموقع.

الوقوف على عدد من الإجراءات والتصرفات في إطار المنطقة الحرة أسفرت عن تنازلها بالأراضي بمساحات كبيرة وخروجها من حيازتها إلى حيازة آخرين وتفاصيل ذلك على النحو التالي:

خالفت جميع إدارات المنطقة الحرة المتعاقبة قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 65 لسنة 1993م السالف ذكره وأهداف قيام المنطقة الحرة القائمة على تأجير الأرض وديمومة تحصيل العوائد من هذا التأجير بقيامها صرف مساحة إجمالية بلغت 1017806947 متر مربع لمشاريع سكنية تم تخويل من وقعت معهم العقود بعمليات البيع للمنشآت، الأمر الذي سقطت بموجبه مساحة 415472947 متر مربع تم تسويق وبيع المشاريع المقامة عليها للمواطنين دون تحقيق العوائد من عمليات البيع والتي عادت على المستثمرين لشمول القيم المباعة على المباني والأرض ضمنيا وما تبقى من المساحة والبالغة 6023340 متر مربع تمثل مساحة مشاريع سكنية لم تنفذ حتى أغسطس 2018م، منتهية التراخيص في معظمها وتتطلب الضرورة إلغاءها جميعا منعا للتصرف بالأرض وسقوطها من حيازة المنطقة الحرة.

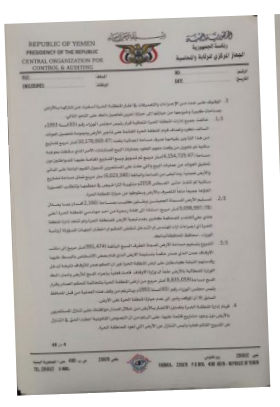

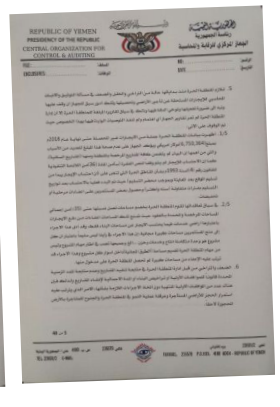

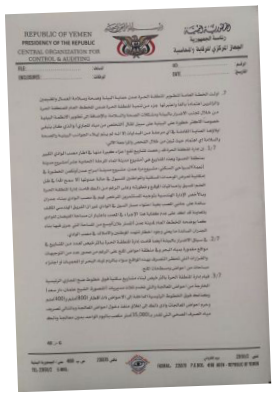

تسليم الأرض المسماة الجعيشن وبقاين كليب بمساحة 2166 فدان بما يعادل 909899778 متر مربع استنادا إلى إفادة رسمية من أحد مهندسي المنطقة الحرة (علي هادي علي) المنتدب للمحكمة كخبير بعدم تبعية الأرض للمنطقة الحرة ولم تتخذ إدارة المنطقة الحرة أي إجراءات إزاء المهندس أو التدخل لنقض الحكم أو إخطار الجهات المسؤولة (رئاسة الوزراء ومحافظ المحافظة) بذلك.

الشروع بتسليم مساحة الأرض المسماة الطرف السبع البالغة 991474 متر مربع إلى مكتب الأوقاف عدن الذي صدر حكما بتسليه الأرض الذي قام بعض الاشخاص بالبسط عليها وقدمتهم للنيابة كباسطين على أرض المنطقة الحرة غير أن الحكم صدر للأوقاف نتيجة تدخل الوزارة للمطالبة بالأرض ، علما أن وزارة الأوقاف قامت فعليا بإجراء المسح للأرض وشمل ذلك المسح مساحة 8835059 متر مربع من أراضي المنطقة الحرة بالمخالفة للحكم الصادر وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 65 لسنة 1993م وبالرغم من وقف هذه العملية من قبل المحافظ السابق إلا أن الموقف يشير إلى عدم الحيازة المنطقة الحرة على الأرض.

قيام إدارة المنطقة الحرة بتقنين الإتجار بالأرض من خلال إصدار موافقات على تنازل المستثمرين بالأرض دون وجود مشاريع قائمة عليها على الرغم من أنّ النصوص القانونية أعطت الحق في التنازل عن المشروع القائم فعليا وليس التنازل عن الأرض التي تعود للمنطقة الحرة.

وبإذن الله ستواصل «الأمناء» نشر باقي تفاصيل التقرير المدعم بالوثاق في العدد القادم.